



تقرير الاقتصاد البيئي

علاق الاستدامة وفرص الاستثمار

النقل

الطيران

الاقتصاد البيئي



Environmental Economics

Huge Potentials for Sustainability and
Investment Opportunities

النقل

الطيران

الاقتصاد البيئي



محتوى التقرير

- 01 الربط بين الاقتصاد والبيئة وأثره وأهميته
- 02 نظرة عن الاقتصاد البيئي في المملكة
- 03 أدوار الجهات في منظومة البيئة في المملكة
- 04 أبرز جهود المملكة في تعزيز الاقتصاد البيئي
- 05 أثر المملكة في المشهد العالمي
- 06 الفحص المسبقية

الربط بين الاقتصاد والبيئة وأثره وأهميته

الاقتصاد البيئي يعنى بدراسة العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة، وكيفية تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة والموارد الطبيعية، والعكس أيضًا. يهدف الاقتصاد البيئي إلى فهم كيفية تأثير الإنتاج والاستهلاك على الموارد الطبيعية، مثل الهواء والمياه والتربة، وتقييم التكاليف والفوائد البيئية لهذه الأنشطة. يعمل الاقتصاد البيئي على دمج الاعتبارات البيئية في قرارات الأنشطة الاقتصادية لضمان تحسين رفاه الإنسان دون إلحاق الضرر بالأرض أو الموارد الطبيعية.

يشمل الاقتصاد البيئي عدة مجالات، مثل:

- التقييم البيئي: تحليل كيفية تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة وكيفية تقدير قيمة الأضرار البيئية أو الفوائد البيئية (مثل تحسين نوعية الهواء أو الحفاظ على التنوع البيولوجي).
 - الاستدامة: دراسة كيفية تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بحيث يمكن للأجيال القادمة الاستفادة من الموارد الطبيعية بنفس الطريقة التي نستخدمها اليوم.
 - التكاليف والفوائد البيئية: وضع إطار لقياس الآثار الاقتصادية الناتجة عن تغيرات بيئية، مثل آثار التلوث أو تغير المناخ، وكيفية تقييم الفوائد الاقتصادية للإجراءات البيئية.
 - السياسات البيئية: دراسة السياسات العامة التي تهدف إلى تقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية، مثل فرض ضرائب على التلوث أو تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة.
- بالمجمل، يعمل الاقتصاد البيئي على دمج الاعتبارات البيئية في قرارات الأنشطة الاقتصادية لضمان تحسين رفاه الإنسان دون إلحاق الضرر بالأرض أو الموارد الطبيعية.

“يؤثر الاقتصاد البيئي بشكل عميق على النظام البيئي العالمي ويبرز دوره في حماية الموارد الطبيعية، وتوفير الفرص الاقتصادية، ودعم المجتمعات المحلية على المدى الطويل”



أثر الاقتصاد البيئي وأهميته عالمياً



01. الاعتماد على الطبيعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

يعتمد نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي تقريباً على الطبيعة.



02. أهمية الغابات كمصدر حيوي

تلعب الغابات دوراً محورياً في توفير مياه الشرب لما يعادل ثلث أكبر المدن في العالم.



03. تدهور النظام البيئي وأثره على رفاهية الإنسان

يعاني حوالي 3.2 مليار شخص، أي ما يعادل 40% من سكان العالم، من تأثيرات تدهور النظام البيئي على رفاهيتهم وصحتهم.



04. دور الاقتصاد البيئي في توفير الوظائف

يعد الاقتصاد البيئي قطاعاً واعداً في توفير فرص عمل جديدة.



05. تدهور الأراضي وإنتاجية الغذاء

يؤثر تدهور الأراضي بشكل مباشر على الإنتاجية الغذائية؛ حيث يمكن أن يقلل تدهور الأراضي من الإنتاج العالمي بنسبة تصل إلى 12%، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى 30% بحلول عام 2040.

نظرة عن الاقتصاد البيئي في المملكة

أصبح الجانب الاقتصادي للبيئة محوراً مهماً في رؤية السعودية 2030، حيث تسعى المملكة إلى تحقيق تنمية مستدامة توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية. يتجسد هذا التوجه في الاستثمار المتزايد في الاقتصاد البيئي، والذي يعزز العلاقة بين الإنسان وموارده الطبيعية من ماء وهواء وتربة ومعادن، إضافة إلى تنمية مصادر الطاقة المتجددة وحماية التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات.

تملك المملكة موارد بيئية غنية ومتنوعة، تتضمن الصحاري الشاسعة، الجبال، السواحل، الشعاب المرجانية، والمحميات الطبيعية.

ومع تبني رؤية السعودية 2030

وضعت المملكة أسساً قوية لتطوير الاقتصاد البيئي وتفعيل الأصول البيئية كجزء من التحول نحو التنمية المستدامة. ومن بين الاختصاصات البيئية التي تعمل السعودية على تطويرها تشمل إعادة تأهيل المناطق المتدهورة، حماية الحياة البرية، وإدارة الموارد المائية، وهي محاور تركز عليها المملكة لتحسين جودة البيئة وتوفير بيئة صالحة للعيش للأجيال القادمة.



وبالتالي، يمثل الاقتصاد البيئي في السعودية خطوة استراتيجية نحو مستقبل أكثر استدامة ورفاهية حيث يصبح جزءاً متزايد الأهمية من الاقتصاد الوطني ويعكس التزام المملكة بحماية البيئة وتعزيز جودة الحياة لأجيال الحاضر والمستقبل.

أبرز إحصائيات الاقتصاد البيئي في المملكة العربية السعودية

10 مليار شجرة

مستهدف مبادرة السعودية الخضراء لزيادة الغطاء النباتي في السعودية خلال العقود القادمة.

30%

تستهدف المملكة تخصيص 30% من مساحتها لتكون محميات طبيعية بحلول 2030.

278 مليون طن

تعهدت المملكة العربية السعودية بتقليل انبعاثاتها من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030.

17,000

حديقة أو مخطط تنفيذها في جميع مختلف المدن والمناطق قبل 2030، بمساحات إجمالية تتخطى 200 مليون م²

+15 جهة حكومية

تعمل على تشريعات وأنظمة الاستدامة البيئية، تشمل وزارة البيئة والمراكز الوطنية البيئية وصندوق البيئة والأمن البيئي والمحميات الملكية وغيرها.

6,000 كلم² جيوبارك في اليونسكو

جيوبارك في اليونسكو: تم أخذ الموافقة على تسجيل أول موقعين في السعودية في شبكة جيوبارك العالمية لدى اليونسكو في منطقة الرياض وفي منطقة حائل.

+2.7 مليون هكتار

تتجاوز مساحة الغابات في المملكة 2.7 مليون هكتار.

171 مليون هكتار

تحتوي المملكة على 171 مليون هكتار من المراعي الطبيعية.

+400

متنزه وطني في المملكة

2,247

تضم المملكة حوالي 2247 نوعاً نباتياً فطرياً، وهي تنتمي إلى 142 فصيلة و837 جنساً.

الأصول الطبيعية الوطنية في السعودية

محركات للاستثمار المستدام والتنمية الاقتصادية

تعتبر الأصول الطبيعية الوطنية في المملكة العربية السعودية من أضخم المصادر الاقتصادية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1

المحميات الملكية

ركيزة لحماية البيئة وتحقيق النمو



تمثل المحميات الملكية في المملكة جزءاً أساسياً من استراتيجية الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية، وتعد مراكز للأبحاث البيئية والتطوير المستدام، كما توفر فرص عمل كبيرة في المجتمعات المحلية، سواء في مجالات السياحة البيئية أو في برامج التوعية البيئية.

تتمثل أهمية المحميات في النقاط التالية

حماية الأنواع المهددة بالانقراض



مراكز سياحية



فرص البحث العلمي



من مساحتها لتكون محميات
طبيعية بحلول 2030

30%

تستهدف المملكة
العربية تخصيص



2

المنتزهات الوطنية

تعزيز السياحة البيئية ودعم الاقتصاد المحلي



تعد المنتزهات الوطنية في المملكة من أبرز العناصر التي تساهم في الاقتصاد البيئي، هذه المنتزهات تمثل وجهات سياحية مهمة تُعزز من الوعي البيئي والتنوع السياحي، وتساهم بشكل كبير في تحقيق عوائد اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية.

أهمية المنتزهات الوطنية تكمن في

زيادة السياحة الداخلية والخارجية



خلق فرص عمل



التعليم البيئي



متنزهه
وطني

400

تتجاوز المنتزهات الوطنية في
المملكة العربية السعودية





تعتبر الغابات في المملكة مصدراً مهماً للتنوع البيولوجي، كما تُسهم في مكافحة التصحر والحد من التلوث والاحتباس الحراري. بجانب هذا الدور البيئي، تشكل الغابات مصدراً هاماً لإنتاج الخشب والمنتجات الزراعية، فضلاً عن كونها مراكز جذب سياحي وبحثي.

الغابات يمكن أن تساهم في الاقتصاد الوطني من خلال

تحقيق الاستدامة البيئية



زيادة الإنتاج الزراعي



دور اقتصادي في السياحة البيئية



في المملكة
العربية السعودية

2.7 مليون هكتار

تتجاوز مساحة
الغابات



4

الدائق العامة في المملكة العربية السعودية

الكنوز الوطنية الواعدة



تعتبر الدائق العامة من أهم الركائز التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المملكة. فهي تمثل منظومة بيئية مهمة تقدم فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية للمجتمع بشكل عام

❖ المزايا الاقتصادية للدائق العامة

التنوع والمشاركة المجتمعية

فرص العمل والاستثمار

تعزيز السياحة والترفيه

تحقيق قيمة اقتصادية ضخمة

❖ دور الدائق العامة في تعزيز جودة الحياة

تعزيز التواصل الاجتماعي

دعم التعليم والوعي البيئي

تحسين الصحة العامة

❖ دور الدائق العامة في تعزيز البيئة

حماية التنوع البيولوجي

تحسين المناخ المحلي

الحد من التلوث البيئي

حديقة أو مخطط تنفيذه في جميع مختلف المدن والمناطق قبل 2030، بمساحات إجمالية تتخطى 200 مليون م²

17,000

يوجد في المملكة أكثر من





تحسين إنتاجية القطاع الزراعي

المحافظة على التنوع البيولوجي

مكافحة التصحر

❖ جهود المملكة في حماية المراعي

إعادة تأهيل المراعي: تعمل المملكة على تطوير برامج لإعادة تأهيل المراعي المتدهورة عبر استخدام تقنيات زراعية مبتكرة تساهم في تقليل تأثيرات الرعي الجائر وتعزيز النمو النباتي .

التخطيط البيئي وإدارة الموارد الطبيعية: تقوم المملكة بتطوير سياسات للحفاظ على المراعي الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة. يتم مراقبة مساحات المراعي من خلال تقنيات الأقمار الصناعية وتقديم الاستشارات البيئية للمزارعين والرعاة .

حماية المواقع الرعوية: تنظيم الرعي في جميع مناطق المملكة لتحقيق الاستدامة.

❖ التهديدات التي تواجه المراعي: الرعي الجائر | التغيرات المناخية

171 مليون هكتاراً

تحتوي المملكة من المراعي الطبيعية
المساحة والتوزيع الجغرافي





❖ تضم المملكة حوالي

837

جنسًا

142

فصيلة تنتمي إليها

2247

نوعًا نباتيًا فطريًا

ما يعكس تنوعًا نباتيًا غنيًا جدًا يعكس اختلافات البيئة والمناخ في المملكة

❖ الأهمية الاقتصادية للنباتات الفطرية

العطور ومستحضرات التجميل

النباتات مثل اللبان، المر، والصبار تُستخدم في صناعة العطور والمنتجات التجميلية. في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من الشركات في المملكة بالاستثمار في هذه المنتجات باستخدام المواد النباتية الفطرية لزيادة قيمة المنتجات الوطنية.

المنتجات الدوائية

بعض النباتات الفطرية في المملكة تحتوي على مكونات بيولوجية يمكن استخدامها في الأدوية العشبية لعلاج أمراض معينة، خاصةً تلك التي تتعلق بالأمراض الجلدية والمناعية. وهذا يمكن أن يُسهم في تطوير صناعات محلية مبتكرة في مجال الطب البديل.

❖ فرص النمو في القطاع النباتي الفطري

الاستثمار في الصناعات الطبيعية

تساهم النباتات الفطرية في تعزيز الصناعات الطبيعية، مثل صناعة الأدوية العشبية، مستحضرات التجميل العضوية، والعطور، وهو ما يعزز من القيمة الاقتصادية لهذه النباتات ويحفز الاقتصاد المحلي.

البحث العلمي

يشهد القطاع العلمي في المملكة اهتمامًا متزايدًا في دراسة النباتات الفطرية واستخدامها في مشاريع استدامة، مما يفتح مجالًا كبيرًا للأبحاث والابتكار في هذا المجال.

تكلفة التدهور البيئي في السعودية

وفقاً لدراسة للبنك الدولي في 2014م، تجاوزت تكلفة التدهور البيئي في المملكة العربية السعودية 86 مليار ريال سعودي. هذه التكلفة تشمل الأضرار الناتجة عن تدهور البيئة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد السعودي. التدهور البيئي في المملكة يعكس مجموعة من التحديات الكبيرة التي تواجهها البيئة المحلية نتيجة لممارسات غير مستدامة، بالإضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية.

❖ أسباب تدهور البيئة في السعودية

الأنشطة الصناعية والزراعية

- يعتبر القطاع الصناعي أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تدهور البيئة، حيث تستهلك المصانع الموارد الطبيعية بشكل مكثف، وتنتج كميات كبيرة من النفايات السامة والمخلفات التي تلوث البيئة.
- الزراعة المكثفة أيضاً تساهم في تدهور الأراضي من خلال الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية التي تؤدي إلى تلوث التربة والمياه.

التوسع العمراني

- التوسع العمراني الكبير في المدن السعودية، بما في ذلك الرياض وجدة، أسفر عن تدمير العديد من النظم البيئية، مثل الأراضي الزراعية والموارد المائية، مما يؤثر سلباً على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

الاحتباس الحراري

- المملكة تواجه ارتفاع درجات الحرارة بشكل أكبر مقارنة بالعديد من دول العالم، وتؤثر هذه الظاهرة على الموارد المائية والغطاء النباتي. الجفاف المستمر ونقص المياه يعتبران من التحديات البيئية الكبرى.

مشكلة تلوث المياه

- التلوث المائي بسبب تصريف مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالج في بعض المناطق، مما يؤثر سلباً على نوعية المياه ويزيد من التكاليف البيئية.

أبرز الجهات في منظومة البيئة في المملكة



المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر

الإشراف على إدارة أراضي المراعي والغابات والمنتزهات الوطنية واستثمارها، والمحافظة على الموارد الوراثية النباتية والغطاء النباتي خارج المناطق المحمية في المملكة بجميع بيئاته، ومكافحة التصحر.



وزارة البيئة والمياه والزراعة

الوزارة مسؤولة عن تطوير السياسات البيئية وتنفيذها، بما في ذلك مشاريع الزراعة المستدامة وإدارة المياه. كما تشرف على مشروعات الحد من التصحر والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وتحقيق التوازن البيئي في قطاع الزراعة.



المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي

يقوم المركز بوضع الضوابط والاشتراطات البيئية ومتابعة إنفاذ الأنظمة واللوائح البيئية لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة حيال الارتقاء بالالتزام البيئي وتحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة.



المركز الوطني للأرصاد

تقديم خدمات عالية الجودة للطقس والمناخ لحماية الأرواح ودعم التنمية بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالأرصاد محلياً وإقليمياً ودولياً مستنداً على إطار مؤسسي حديث ومرن وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.



صندوق البيئة

يهدف إلى المساهمة في الاستدامة المالية لقطاعي البيئة والأرصاد، وتوفير الممكّنات اللازمة للنهوض به، من خلال الاستثمار الأمثل لرأس ماله ودعم البرامج والدراسات والمبادرات البيئية، وتحفيز التقنيات صديقة البيئة، والارتقاء بالأداء البيئي وبرامج إعادة تأهيل البيئة، ودعم الميزانيات التشغيلية للمراكز البيئية.

أبرز الجهات في منظومة البيئة في المملكة



المركز الوطني لإدارة النفايات

تنظيم أنشطة إدارة النفايات والإشراف عليها، وتحفيز الاستثمار فيها، والارتقاء بجودتها بناءً على مبدأ الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



الهيئة العامة للأمن الغذائي

تنظيم الأمن الغذائي وتطويره وتعزيزه، بما يكفل حماية المصالح الحيوية للدولة وأمنها الوطني، ومراقبة الالتزام بالأنظمة والخطط الصادرة بشأنه.



مركز وقاء

مركز مستقل إدارياً ومالياً يرتبط بمجلس إدارة يرأسه معالي وزير البيئة والمياه والزراعة يعنى المركز بالوقاية ومكافحة الآفات النباتية والأمراض الحيوانية، وحماية الصحة العامة من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان ونواقل الأمراض.



الهيئة السعودية للمياه

تنظم الهيئة السعودية للمياه الأعمال والخدمات المتعلقة بأنشطة المياه، والرقابة عليها، وتطوير أساليبها، بما يسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمياه وفقاً لتطلعات رؤية السعودية 2030م.



المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية

يعمل على حماية النظم البيئية والتنوع الأحيائي وتنميته وإعادة توطينه، إضافة إلى هذا علاج المخاطر المتعلقة بالحياة الفطرية. وحماية وتنمية البيئة البرية والبحرية ومجالات الإكثار لأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض وإعادة التوطين وإدارة المناطق المحمية.

أبرز جهود المملكة في تعزيز الاقتصاد البيئي

إطلاق وتفعيل استراتيجية البيئة



في إطار تعزيز الاستدامة البيئية، أطلقت المملكة استراتيجية شاملة للبيئة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. تضم هذه الاستراتيجية عدة مبادرات أساسية، منها صندوق البيئة الذي يهدف إلى تمويل المشاريع البيئية، وإنشاء خمسة مراكز وطنية متخصصة، منها مركز الأرصاد، ومركز حماية الغابات، ومركز معالجة التلوث البيئي، حيث يعمل كل مركز على تحقيق أهداف معينة في مجاله، مثل مراقبة التغيرات المناخية وتحسين إدارة الموارد.

إطلاق مجلس المحميات الملكية



تم إنشاء مجلس المحميات الملكية في السعودية للإشراف على تطوير وإدارة المحميات الطبيعية والمحافظة عليها. المجلس يعنى بتطوير البنية التحتية البيئية، ومتابعة تنفيذ السياسات البيئية، ومنع الأنشطة التي قد تؤدي إلى تدهور النظام البيئي. من أبرز المحميات التي تم اعتمادها: محمية "رمال عروق بني معارض" ومحمية "الخنفة"، بهدف توفير حماية طبيعية للمواطنين وللناطق البيئية الغنية.

تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة



تتجه المملكة إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وتعزيز مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتلبية احتياجات الطاقة النظيفة. يهدف هذا التوجه إلى تحسين جودة الهواء، وتقليل انبعاثات الكربون، وحماية البيئة الطبيعية. وقد بدأت المملكة بإنشاء مشاريع طاقة متجددة، مثل مشروع سدیر للطاقة الشمسية، الذي يُعد من أكبر المشاريع في المنطقة.

إطلاق المشاريع البيئية الكبرى



تم الإعلان عن مشاريع بيئية ضخمة، مثل مشروع نيوم، الذي يُعتبر نموذجاً للمدن الذكية المستدامة التي تعتمد على الطاقة المتجددة وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة الموارد. كذلك، تم إطلاق مشروع القدية الذي يركز على التنمية المستدامة والترفيه مع الالتزام بمعايير بيئية عالية. وهناك مشروع محمية الملك عبد الله للمحافظة على البيئة، الذي يسعى لتوفير محمية آمنة للحياة البرية، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

تفعيل السياحة البيئية



تهدف المملكة إلى تعزيز السياحة البيئية عبر تقديم تجارب سياحية تستند إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية، مثل تنظيم رحلات بيئية إلى المناطق الطبيعية، وتوفير جولات في المحميات الطبيعية، والاستثمار في البنية التحتية للسياحة المستدامة. تشمل المشاريع الداعمة لهذا التوجه مشروع الوجهات السياحية الصديقة للبيئة في العلا، حيث تتيح للسياح تجربة بيئة طبيعية محمية وتعزز الفهم والاحترام للثقافة المحلية.

مبادرة السعودية الخضراء

مبادرة السعودية الخضراء هي مبادرة وطنية طموحة تهدف إلى التصدي لتداعيات تغير المناخ، وتحسين جودة الحياة، وحماية البيئة، بما يعود بالفائدة على الأجيال القادمة.



أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مبادرة السعودية الخضراء بهدف تفعيل دور كافة فئات المجتمع، وتوحيد جهود الاستدامة، وتسريع وتيرة العمل المناخي في المملكة العربية السعودية



الأمير محمد بن سلمان
بن عبد العزيز

- تدعم مبادرة السعودية الخضراء طموح المملكة المتمثل في تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060م عبر تبني نموذج الاقتصاد الدائري للكربون.
- كما تعمل على تسريع رحلة انتقال المملكة نحو الاقتصاد الأخضر. وتسعى المبادرة إلى تحقيق ثلاثة أهداف طموحة تتمثل في تقليل الانبعاثات الكربونية، وتشجير المملكة، وحماية المناطق البرية والبحرية.
- ومنذ الإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء

باستثمارات تتجاوز قيمتها

700
مليار ريال سعودي

لدعم هذه الأهداف
ودفع عجلة النمو
المستدام

تم إطلاق

77
برنامجاً مختلفاً

- وحوّلت المملكة التزاماتها إلى إجراءات ملموسة من خلال توحيد جهود القطاعين الحكومي والخاص ودعم فرص التعاون والابتكار، كما تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق طموحاتها المناخية الوطنية ودعم الأهداف العالمية في هذا الإطار.



مبادرة السعودية الخضراء

أهداف مبادرة السعودية الخضراء

تقليل الانبعاثات الكربونية
بمقدار 278 مليون طن
سنوياً بحلول عام 2030م.

زراعة 10 مليارات شجرة في
جميع أنحاء المملكة خلال
العقود القادمة، بما يعادل
إعادة تأهيل 40 مليون
هكتار من الأراضي.

تقليل الانبعاثات الكربونية
بمقدار 278 مليون طن
سنوياً بحلول عام 2030م.



الجدول الزمني لمبادرات المملكة للمناخ

2016

إطلاق الملك سلمان للطاقة المتجددة.

2017

الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.

2018

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة.

2019

تأسيس القوات الخاصة للأمن البيئي.

2020

الإعلان عن حملة "لنجعلها خضراء" للحد من التصحر .

2021

افتتاح أعمال: منتدى مبادرة السعودية الخضراء | قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر | قمة الشباب الأخضر.

2022

مؤتمر "كوب 27" : قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر ومنتدى مبادرة السعودية الخضراء على هامش مؤتمر "كوب 27" في شرم الشيخ.

2023

مؤتمر "كوب 28" : منتدى مبادرة السعودية الخضراء، وحوارات مبادرة السعودية الخضراء ضمن معرض مبادرة السعودية الخضراء خلال مؤتمر "كوب 28" بمدينة دبي.

2024

مؤتمر "كوب 16" : استضافة الدورة السادسة عشر لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" في العاصمة الرياض.

2030

السعي لتحقيق: المساهمات المحددة وطنياً لخفض انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون بأكثر من 278 مليون طن سنوياً ، وحماية 30% من المناطق البرية والبحرية في المملكة، وزراعة أكثر من 600 مليون شجرة.



استضافة المملكة للدورة السادسة عشر

لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16"

أكبر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن حماية الأراضي ومكافحة التصحر والجفاف

يعد مؤتمر الرياض COP16 أكبر اجتماع على الإطلاق للأطراف الـ (197) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو الأول من نوعه الذي يعقد في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر مؤتمر متعدد الأطراف تستضيفه المملكة على الإطلاق، في وقت يصادف عام 2024 الذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إحدى المعاهدات البيئية الثلاث الرئيسية المعروفة باسم اتفاقيات ريو، إلى جانب تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

أثر المملكة في المشهد العالمي

دور المملكة العربية السعودية في
الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً رائداً في تقليل آثار التغير المناخي والانبعاثات الكربونية. وبالنظر إلى مواردها وخبراتها الغنية في إدارة استقرار الطاقة عالمياً؛ تعد المملكة مؤهلة لقيادة حقبة جديدة من العمل المناخي، والمساهمة بشكل كبير في الجهود العالمية لتقليل الانبعاثات الكربونية.



أثر المملكة في المشهد العالمي المساهمات المحددة وطنياً في المملكة

تعهدت المملكة العربية السعودية بتقليل انبعاثاتها من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بمقدار **278** مليون طن سنوياً بحلول عام 2030

تماشياً مع اتفاق باريس للمناخ. وسيتحقق هذا الهدف عبر تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون وتطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة للاستخدام المحلي والدولي، وتنفيذ برامج لتعزيز كفاءة الطاقة، وإطلاق مبادرات التشجير، والاستثمار الواعي في قطاعات لطالما عرفت بكثافة انبعاثاتها الكربونية مثل التصنيع، والتعدين، والسياحة، والنقل، وتقنية المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت المملكة بالاستثمار في مشاريع احتجاز الكربون واستخدامه، كما تتطلع إلى إزالة 1500 طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي يومياً. ومن المتوقع أن تساهم هذه التدابير بالحد من الانبعاثات في المملكة بشكل كبير، والمساعدة في تحقيق أهدافها المناخية عموماً.



1

الاستثمار في قطاع تقديم الخدمات البيئية في المملكة

تم الإعلان عن أن حجم الاستثمار في قطاع تقديم الخدمات البيئية في المملكة العربية السعودية، بهدف تنفيذ مشاريع الالتزام البيئي، سيتجاوز 6 مليارات ريال سعودي حتى عام 2030م. ويُعد هذا الإعلان خطوة استراتيجية تهدف إلى تحفيز الاستثمارات في القطاع البيئي وتعزيز الالتزام بالمعايير البيئية من خلال تطبيق ممارسات الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

2

المتنزهات الوطنية والمحميات الملكية

تهدف المحميات الملكية، التي تشمل حوالي 30% من مساحة المملكة، إلى حماية التنوع البيولوجي وتوفير بيئة طبيعية ملائمة للأنواع النادرة. تعمل هذه المحميات على جذب السياحة البيئية، إذ تعتبر متنفساً طبيعياً للسكان والمقيمين، وتشمل مناطق مثل محمية الإمام تركي بن عبد الله الملكية ومحمية الملك سلمان بن عبد العزيز الملكية. وتسهم هذه المحميات في جذب مشاريع استثمارية تركز على السياحة المستدامة والاستفادة الاقتصادية من الموارد الطبيعية.

3

التنوع البيئي وفرص الاستثمار

صرّح سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في حديثه الإعلامي عام 2021 بوجود العديد من الفرص غير المستغلة في المملكة، مؤكداً ضرورة استغلالها لتعزيز الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى استغلال التنوع البيئي من خلال السياحة البيئية، يمكن الاستثمار في الصناعات المتعلقة بالبيئة، مثل الزراعة البيئية وتربية الحياة البرية، مما يساهم في خلق فرص عمل وتطوير مهارات الشباب السعودي في مجالات جديدة.

تضم المملكة أكثر من 17,000 حديقة عامة بمساحات تتجاوز 200 مليون متر مربع، وتعتبر هذه الحدائق فرصة للاستثمار في مشاريع التطوير والتنمية السياحية. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز جودة الحياة وزيادة المساحات الخضراء، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل الزراعة المستدامة والتنسيق البيئي والمشاريع السياحية.

تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد البيئي

تشجع المملكة القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع البيئية عبر تقديم الحوافز وتسهيل الإجراءات، حيث يسعى المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بالتعاون مع الهيئات المعنية إلى فتح قنوات للاستثمار في هذا القطاع الواعد. وتتركز هذه الاستثمارات في مشاريع مثل إعادة تدوير النفايات، وإنتاج الطاقة المتجددة، وتنقية المياه، ويشكل هذا التوجه فرصة كبيرة للقطاع الخاص للدخول في مشاريع جديدة تخدم أهداف الاستدامة وتحسين جودة الحياة.

د.محمد بن يحيى آل مفرح

خبير استدام واستثمار الأصول الطبيعية

الأصول الطبيعية في السعودية تُعتبر مولدات اقتصادية ضخمة للوطن وللمجتمعات المحلية وأصفاها بعملاق الاستثمارات المستدامة الذي بدأ يستيقظ. وعند اكتشاف حجمها ومكوناتها يمكن بوضوح فهم الفرص العظيمة التي أشار إليها سمو ولي العهد في لقائه الإعلامي يوم 27/4/2021 حين قال بوضوح: (هناك فرص كثيرة جداً في السعودية في قطاعات غير القطاع النفطية.. ولا بدّ أن يكون لدينا الحماس والدافع لنمكّن هذه الفرص العظيمة ونستفيد منها كسعوديين ولوطننا الغالي، فالركيزة الأساسية في تحقيق رؤية 2030 أن نواجه التحديات وأن نستغل الفرص غير المستغلة التي قد تكون بحجم 90% من وضعنا اليوم، ونستمر في النمو والازدهار وننافس على كل الجبهات).

الاقتصاد البيئي والاقتصاد الأخضر

يشارك في هدف حماية البيئة، إلا أنه يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر هو تطبيق عملي للمبادئ التي يعالجها الاقتصاد البيئي.

❖ الاقتصاد البيئي

- يركز على دراسة العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة.
- يتعامل مع كيفية تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة والعكس، مثل تأثير الاستهلاك والإنتاج على الموارد الطبيعية، وتلوث الهواء والمياه، وتدهور البيئة.
- يتضمن تحليل التكلفة والفائدة البيئية، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.
- يعتبر الاقتصاد البيئي فرعاً من فروع الاقتصاد الذي يدمج العوامل البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

❖ الاقتصاد الأخضر

- هو مفهوم أوسع يركز على استخدام النمو الاقتصادي كأداة لتحفيز التحولات التي تعزز الاستدامة البيئية.
- يشمل تطبيق ممارسات اقتصادية تُقلل من التأثيرات السلبية على البيئة، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الموارد، والحد من التلوث.
- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يعتمد على استنزاف الموارد الطبيعية أو تدمير البيئة.
- يرتبط الاقتصاد الأخضر أيضاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل مكافحة التغير المناخي وتعزيز استدامة النظام البيئي.

الفرق الرئيسي بينهما:

- الاقتصاد البيئي هو تحليل أكاديمي وفني لكيفية تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة والعكس.
- الاقتصاد الأخضر هو نهج عملي يهدف إلى تحويل الاقتصاد ليصبح أكثر استدامة وصديقاً للبيئة من خلال ممارسات اقتصادية وأنشطة صناعية أقل ضرراً للبيئة.

فرص الابتكار في مجال الاقتصاد البيئي

قطاع إدارة النفايات وإعادة التدوير - الولايات المتحدة

التقنية المتقدمة

قطاع إدارة النفايات في الولايات المتحدة يعتمد على تقنيات متقدمة مثل استخدام أنظمة الفرز الذكية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، وتقنيات التحويل الحراري للنفايات إلى طاقة. هذه التقنيات تساعد على زيادة كفاءة إعادة التدوير، مما يقلل من الكميات المرسلة إلى المكبات ويسهم في إنتاج طاقة نظيفة.

إعادة استخدام الموارد

يتم استعادة مجموعة واسعة من المواد مثل البلاستيك، الزجاج، المعادن، والورق، التي يعاد تصنيعها لاستخدامها في منتجات جديدة، مما يقلل من استهلاك المواد الخام ويخفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات الاستخراج والتصنيع.

الدور الحكومي

الحكومة الأمريكية تدعم هذا القطاع من خلال منح وحوافز مالية للشركات التي تستثمر في إدارة النفايات وتقنيات إعادة التدوير، بالإضافة إلى وضع سياسات لتقليل من النفايات البلاستيكية وتعزيز استخدام المنتجات المستدامة، مما يعزز ثقافة الاقتصاد الدائري (إعادة الاستخدام والتدوير).

الفوائد البيئية

إعادة التدوير تقلل من الطلب على الموارد الطبيعية وتساعد في الحفاظ على البيئة، حيث يُعتقد أن القطاع يسهم بشكل كبير في تخفيض الانبعاثات الكربونية، فضلاً عن توفير مساحة الأراضي التي تستخدم عادةً في المكبات التقليدية.



فرص الابتكار في مجال الاقتصاد البيئي

فرص العمل في الاقتصاد الأخضر - الاتحاد الأوروبي

التدريب والتأهيل

الاتحاد الأوروبي يقدم برامج تدريبية للأفراد ليكتسبوا مهارات خاصة في الاقتصاد الأخضر، كتركيب الألواح الشمسية، صيانة أنظمة طاقة الرياح، وتطوير المشاريع البيئية. هذا التدريب يجعل العمالة أكثر استعداداً للتكيف مع الوظائف الجديدة التي تركز على الاستدامة.

تشجيع الابتكار

تشجيع الشركات الناشئة والصغيرة على تطوير منتجات صديقة للبيئة، حيث تقدم المنظمات الأوروبية حوافز ومنح لدعم الابتكار، مما يولد فرص عمل جديدة في مجالات التصنيع الأخضر والزراعة العضوية، والتنمية المستدامة.

التأثير الاجتماعي

فرص العمل في الاقتصاد الأخضر تعزز من التوجهات البيئية بين الأفراد وتزيد من الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد. كما أن هذه الوظائف غالباً ما تكون ذات تأثير إيجابي على رفاهية المجتمع، مثل الحد من التلوث وتحسين جودة الهواء.

الفوائد الاقتصادية

الوظائف الخضراء تدعم النمو الاقتصادي، وتقلل من البطالة، وتدفع عجلة الاقتصاد الأخضر نحو تحقيق أهداف أوروبا في خفض الانبعاثات بنسبة 55% بحلول عام 2030.



فرص الابتكار في مجال الاقتصاد البيئي

الصناديق الخضراء - أوروبا

أنواع الصناديق الخضراء

تشمل صناديق الاستثمار البيئي صناديق مخصصة للطاقة المتجددة، والمشاريع المستدامة، والتكنولوجيا النظيفة، وحماية الموارد المائية. يتم توجيه هذه الصناديق لدعم المشاريع التي تحقق أهدافاً بيئية واضحة، مثل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

دور البنوك والمؤسسات المالية

تشارك العديد من البنوك الأوروبية في تمويل المشاريع البيئية، حيث تصدر سندات خضراء للاستثمار في الطاقة النظيفة وتطوير المباني ذات الكفاءة العالية في استهلاك الطاقة.

التأثير البيئي والاقتصادي

يدعم هذا النوع من التمويل الاستثمارات الطويلة الأجل في مجال التنمية المستدامة، مما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. تجاوزت السندات الخضراء في أوروبا 150 مليار يورو، مما يدل على التزام المستثمرين بتمويل التحول البيئي.

الأثر الاجتماعي

يسهم دعم الصناديق الخضراء في تعزيز الثقة العامة في المشاريع الصديقة للبيئة، ويشجع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة مما يزيد من وعي المجتمع بأهمية الاقتصاد البيئي.



فرص الابتكار في مجال الاقتصاد البيئي

السياحة البيئية والمتنزهات الوطنية - الولايات المتحدة

استثمارات في البنية التحتية الخضراء

تقوم الولايات المتحدة بتطوير بنية تحتية مستدامة تدعم السياحة البيئية، مثل إنشاء مسارات طبيعية، وتوفير وسائل نقل كهربائية داخل المتنزهات، وإنشاء مرافق صديقة للبيئة. يتم تمويل هذه المشاريع من خلال إيرادات السياحة ورسوم الدخول، مما يعزز الاستدامة في قطاع السياحة البيئية.

دور المتنزهات الوطنية

تعتبر المتنزهات، مثل يلوستون، جزءاً مهماً من الإرث الطبيعي الأمريكي، حيث تقدم تجارب تعليمية حول البيئة والنظم البيئية. السياح يستفيدون من برامج تثقيفية توضح أهمية التنوع البيولوجي ودور كل كائن حي في الحفاظ على توازن النظام البيئي.

التأثير الاقتصادي المحلي

تساهم المتنزهات في توفير وظائف وظائف للمجتمعات المحلية، وتدعم اقتصاديات المناطق المحيطة من خلال الإنفاق على السكن، الطعام، النقل، والأنشطة الترفيهية. توفر المتنزهات وحدها حوالي 277,000 وظيفة في القطاع الخاص، وتساهم بحوالي 30 مليار دولار سنوياً.

الخدمات البيئية المقدمة

بالإضافة إلى الإيرادات السياحية، تلعب المتنزهات دوراً حيوياً في توفير خدمات بيئية طبيعية، مثل تنقية المياه، وتخزين الكربون، والمساعدة في تنظيم المناخ المحلي. تشير الدراسات إلى أن الخدمات البيئية التي توفرها المتنزهات الأمريكية قد تكون ذات قيمة اقتصادية تصل إلى 10 مليارات دولار سنوياً.

المراجع



إخلاء مسؤولية:

تم بناء هذا التقرير بناءً على المعلومات المتوفرة في وقت النشر. وقد تم بذل الجهد لضمان دقة المعلومات وصحتها، إلا أن شركة الإتمام الاستشارية لا تتحمل أي أخطاء عن أو نقص في المعلومات أو أي نتائج تنشأ عن استخدام هذا التقرير.



شركة الإتمام
الاستشارية

